S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/685
8 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالـــة مؤرخـة ٧ حزيـران/يونيه ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

يشرفـني أن أرفـق طيـا بيانـا بشأن الحالة في اليمن موجها اليكم من سعادة السيد عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية.

وأغدو ممتنا لو عمم البيان المرفق بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله ص. الأشطل
السفير
الممثل الدائم

090694 090694 94-24411

[الأصل: بالعربية]

مرفق

يسرني أن أنقل اليكم التحايا الحارة من الأخ الفريق على عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة في الجمهورية اليمنية ومن قيادة وشعب الجمهورية اليمنية بلد الحضارة والتاريخ الذي يمر هذه الأيام بظروف صعبة مفروضة عليه في محاولة لإثنائه عن السير قدما في تكريس خياره الديمقراطي الذي بدأ بتطبيقه منذ قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من شهر مايو ١٩٩٠م. وإنني إذ أشكر مجلسكم الموقر على ما يبديه من اهتمام بالجمهورية اليمنية ومن حرص على سلامة أمنها واستقرارها، فإنني في نفس الوقت أعرب لكم نيابة عن شعب وحكومة الجمهورية اليمنية عن قلقنا البالغ من الطريقة التي يجري بها تناول ما يحدث حاليا في بلادنا وتصويره على نحو مغاير للحقيقة وهو ما دفعنا الى الحضور للتحدث شخصيا أمام مجلسكم الموقر ولوضع كل الحقائق أمامكم حتى لا تتأثر مداولاتكم بأية أمور لا تمت الى الحقيقة بصلة..

السيد الرئيس ... السادة الأعضاء

تعلمون جميعا أن وحدة اليمن كانت على الدوام هدفا عظيما سعى اليه شعبنا منذ أمد طويل وقدم في سبيل تحقيقه تضحيات انسانية ومادية كبيرة وما ذلك الا لإيمان الشعب اليمني بحقيقة وجوده الواحد وبأن استعادة توحيد كيانه الوطني تمثل الخطوة التي لا غنى عنها من أجل لحاقه بالعصر الحديث وبناء حاضره ومستقبله بما يمكنه من المساهمة الفعالة في بناء الحضارة الانسانية.

وكان انفصال اليمن الى كيانين سياسيين أمرا مستهجنا على الدوام من قبل الشعب اليمني الواحد الذي لم يتوقف يوما عن المطالبة بتحقيق الوحدة اليمنية وفي نفس الوقت فقد كان انفصال اليمن ووجود كيانين سياسيين في وطن واحد مثار لعدم الاستقرار داخل اليمن وفي محيطها الاقليمي وكان سببا رئيسيا في نشوب أكثر من حرب خلال السنوات العشرين التي سبقت قيام الجمهورية اليمنية.

ورغبة في إنهاء الانفصال وإحلال الأمن والاستقرار بدأت محادثات تحقيق الوحدة اليمنية منذ اكتوبر ١٩٧٢م، واستمرت عبر لجان مشتركة عديدة حتى عام ١٩٨٩، عندما تم بمدينة عدن توقيع اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م، بشأن الاجراءات النهائية لتحقيق الوحدة.

ومع نهاية فترة الحرب الباردة تهيأت ظروف عديدة لتجعل تحقيق أمل الشعب اليمني في الوحدة أمرا ممكنا حيث تمت المصادقة على مشروع دستور دولة الوحدة الذي استغرق إعداده حوالي عشر سنوات وذلك من قبل البرلمانيين في الدولتين الشطريتين السابقتين.

وهكذا جاء إعلان قيام الجمهورية اليمنية وبطريقة سلمية وديمقراطية انتصارا تاريخيا عظيما لشعب اليمن استحق بمناسبته الاشادة والتهنئة من كل دول العالم وفي المقدمة هيئة الأمم المتحدة التي تحتفظ وفقا لأنظمتها بكافة الوثائق القانونية المؤكدة لذوبان الشخصيتين الدوليتين للدولتين السابقتين في اليمن في شخص دولي جديد هو الجمهورية اليمنية التي آلت اليها كافة الالتزامات السابقة التي كانت على عاتق الدولتين السابقتين.

وفي العام التالي لقيام الوحدة وتحديدا في منتصف شهر مايو ١٩٩٠، جرى استفتاء عام على دستور الجمهورية اليمنية الذي تنص مادته الأولى على أن الجمهورية اليمنية دولة مستقلة ذات سيادة وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها. وقد حاز الدستور على موافقة الشعب في ذلك الاستفتاء.

وتطبيقا للدستور جرت بصورة ديمقراطية انتخابات عامة حرة على أساس التعددية الحزبية في السابع والعشرين من شهر ابريل ١٩٩٣م، وراقبها العديد من المنظمات والهيئات المهتمة بالتطور الديمقراطي وممثلين عن الرأي العام المحلي والاقليمي والدولي وشهد جميع أولئك بحرية ونزاهة الانتخابات والتي كانت نتائجها محل رضا وقبول معلن من قبل الأجزاء التي شاركت فيها.

وفي ضوء نتائج تلك الانتخابات تم تشكيل حكومة ائتلافية شاركت فيها الأحزاب الرئيسية الثلاثة وهي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني بحسب نسبة تمثيل كل حزب من هذه الأحزاب في مجلس النواب المنتخب.

السيد الرئيس ... السادة الأعضاء

وبإعلان نتائج الانتخابات النيابية العامة وفقا للدستور تم استكمال بناء هيئات الدولة الشرعية المعبرة عن إرادة الشعب الحرة وبذلك تم التكريس النهائي لدولة الجمهورية اليمنية ذات النظام السياسي الديمقراطي والقانوني عبر مؤسسات وهيئات الدولة المستندة الى الشرعية الدستورية.

وبعد أن تم كل ذلك فوجئنا بأن أعضاء في قيادة الحزب الاشتراكي الذين شاركوا معنا في إنجاز كل تلك الخطوات يحاولون عرقلة العملية الديمقراطية في البلاد والحد من اتجاه تقدمها نحو إصلاح أوضاع البلاد وتخليصها مما تبقى من آثار النظام الشمولي القديم الذي كان الحزب الاشتراكي يطبقه في المحافظات الجنوبية.

تلك المحافظات التي لا يزال الحزب الاشتراكي يدعي بدون أي حق وخلافا لما هو ثابت دستورا وقانونا بأنه يملك حق الوصاية عليها وحق التصرف بها كيفما أراد مع أنها هي المحافظات التي بدأ سكانها يستفيدون من ظروف الحرية السياسية والاقتصادية التي وفرتها لهم دولة الجمهورية اليمنية ونظامها

الديمقراطي على أنقاض ممارسات القمع والاضطهاد والحرمان التي طغت على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية طوال فترة الحكم الشمولي ونظام حكم الحزب الواحد التي سبقت قيام الجمهورية اليمنية.

ولقد حاول ذلك النفر في قيادة الحزب الاشتراكي تعطيل الحياة الديمقراطية في البلاد من خلال تعطيل عمل هيئات الدولة الشرعية وفي مقدمتها مجلس النواب حيث رفض الاحتكام الى قاعدة الأغلبية في اتخاذ القرارات وفقا لنصوص الدستور ونتج عن ذلك تعطيل عملية توحيد القوات المسلحة للبلاد ومنع أية ولاءات حزبية في صفوفها الأمر الذي أدى الى إبقاء سيطرته الحزبية بدون وجه حق على جزء من القوات المسلحة استخدمه في وقت لاحق لتهديد هيئات الدولة الشرعية في محاولة لاجبارها على الرضوخ لمطالب غير مشروعة ولا يقرها دستور البلاد.

ورغبة في تجنب الصدام وحرصا على السلام الاجتماعي فقد بذلت هيئات الدولة الشرعية جهودا مخلصة من أجل الوصول الى حلول سياسية تحفظ وحدة البلاد وأمنها واستقرارها ونظامها الديمقراطي.

وشهدت البلاد حوارا سياسيا واسعا منذ بداية الأزمة في ١٩ اغسطس ١٩٩٣، انتهت بالتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق بين أطراف حوار القوى السياسية اليمنية في المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٠ فبراير ١٩٩٤ م، ولكن بدلا من الانتقال الى مرحلة التنفيذ العملي لتلك الوثيقة بدأ ذلك النفر في قيادة الحزب الاشتراكي بتنفيذ ما كان يهدد به وشرع يصدر الأوامر خلافا للقانون للدخول في اشتباكات مسلحة في أماكن متفرقة من البلاد وصلت الى حد يهدد بالخطر حياة المواطنين على الرغم من كل محاولات التهدئة التي قمنا بها وشارك معنا فيها عدد من الأشقاء والأصدقاء الحريصين على أمن واستقرار الجمهورية اليمنية.

ولما وجد ذلك النفر في قيادة الحزب الاشتراكي نفسه غير قادر على تحقيق مآربه لجأ الى استخدام القوة بصورة واسعة معلنا عن تمرده وعن رغبته في العودة الى الوضع السابق على يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠، خارقا بذلك دستور البلاد ورافضا الالتزام بمؤسسات الدولة الشرعية المنبثقة عن انتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٣، التي سبق الاعلان عن قبولها.

السيد الرئيس ... السادة الأعضاء

هذه هي بإيجاز شديد الحالة التي تعيشها راهنا الجمهورية اليمنية وأسبابها الحقيقية وهي تعد بصورة واضحة شأنا داخليا من شؤون الجمهورية اليمنية وهي بصورتها الراهنة لا تشكل بأي حال من الأحوال ما يمكن أن يعتبر خطرا على الأمن والسلم العالمي في منطقتنا ولذا فليس هناك ما يبرر عرضها على مجلسكم الموقر.

إن قيام السلطات العامة المختصة في أي بلد باتخاذ الاجراءات الرادعة لمنع قيام أية مجموعة متمردة بتحقيق أغراض غير مشروعة مستخدمة بذلك القوة المسلحة خلافا للقانون إنما هو من الأمور الداخلية الخاصة بكل دولة حيث أن قيام السلطات العامة المختصة بمهامها في منع التمرد المسلح هو تجسيد للمسؤولية التي تتحملها أمام شعبها بموجب الدستور، وهو في ذات الوقت مساهمة فعالة في الحيلولة دون تفاقم هذا التمرد الى الحد الذي يجعله خطرا يهدد الآخرين خارج الحدود.

إن ما يحدث حاليا في الجمهورية اليمنية اليوم هو محاولة لتمزيق أراضي الدولة بالقوة وهو ما فرض على هيئات الدولة الشرعية التصدي لهذه المحاولة الغاشمة التزاما منها بمسؤولياتها وواجباتها الدستورية في حماية أراضي الدولة وحماية استقلالها وسيادتها الوطنية والدفاع عن حياة مواطنيها وعن حقوقهم وعن أمنهم واستقرارهم.

وعلى هذا الأساس يبدو واضحا أن محاولة عرض هذا الأمر على مجلس الأمن قد بُني على تقدير غير واقعي ولا يمت الى الحقيقة بصلة، وقد سبق لجامعة الدول العربية دراسة هذا الأمر وأصدرت بشأنه قرارا في مطلع الشهر الماضي اعتبرت فيه الأمر شأنا داخليا من شؤون الجمهورية اليمنية وأكدت في نفس القرار حرصها على وحدة البلاد وعلى أمنها واستقرارها.

ويبدو جليا أن ما يردده البعض أحيانا من أن ما يدور في الجمهورية اليمنية هو نزاع بين شمال وجنوب هو أبعد ما يكون عن الحقيقة لأسباب عديدة أولها أن الجمهورية اليمنية دولة واحدة وشعبها شعب واحد ونظامها السياسي يستند الى دستور أقره الشعب في استفتاء عام واستنادا اليه يتم ممارسة الحقوق السياسية الديمقراطية بصورة طبيعية ويُعامل المواطنون أمام القانون معاملة متساوية وفقا لنص المادة (٢٧) من الدستور التي تؤكد على أن "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة"، والقوات الحكومية التي تتصدى للتمرد المسلح تتكون من جميع مناطق البلاد ومن بينها المحافظات الجنوبية التي يشارك أبناؤها بفعالية في القوات المسلحة الحكومية.

ويبدو جليا أيضا أن ما يردده أحيانا بعض المعادين للوحدة والديمقراطية من أن ما يجري في الجمهورية اليمنية هو محاولة لفرض الوحدة بالقوة إنما هو أمر مخالف تماما للحقيقة وهو في أحسن الأحوال يعبر عن جهل بحقائق الأمور في الجمهورية اليمنية، هذه الحقائق التي تشير الى أن الوحدة اليمنية قد تمت بصورة سلمية وديمقراطية أعلن عن قيامها قبل أربع سنوات، وأن ما يجري حاليا هو محاولة تمرد مسلح على جزء منها وهي محاولة غير مشروعة اضطرت معها هيئات الدولة المختصة الى استخدام حقها المشروع في الحفاظ على كيانها وتأكيدا لمسؤوليتها في حماية وحدة أراضي الدولة.

السيد الرئيس ... السادة الأعضاء

إننا نؤكد لكم أن وحدة اليمن كانت ولا تزال وسوف تظل أبدا عاملا من عوامل استقرار اليمن واستقرار محيطها الاقليمي وأن النهج الديمقراطي كان ولا يزال وسوف يبقى دائما أهم عناصر الحفاظ على وحدة اليمن وتقدمها.

وبناء على ذلك فإن أي عمل يهدف الى إعادة أوضاع اليمن الى ما قبل يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠ من شأنه أن يعيد اليمن والمنطقة برمتها الى أجواء التوتر وعدم الاستقرار ومن شأنه كذلك أن يعيد الى اليمن نظام الحكم الاستبدادي ويحرمها من فرص التقدم والازدهار.

ومن قبل كل ذلك فإننا نؤكد أن وحدة اليمن ونهجها الديمقراطي محل إجماع وطني لدى الشعب اليمني وقواه وأحزابه السياسية وهي خيارنا المصيري الذي لا رجعة عنه والذي عقدنا العزم على المضي فيه قدما مهما كانت الصعاب ... ومن هذا المنطلق فنحن على استعداد لمواصلة الحوار مع العناصر الوحدوية المعتدلة في قيادة الحزب الاشتراكي من أجل وحدة الوطن ومن أجل حياة مفعمة بالحرية والعدل والمساواة لكل أبنائه.

السيد الرئيس ... السادة الأعضاء

لقد بات من المعروف والمستقر في القانون الدولي أن أعمال التمرد تعتبر شأنا داخليا يقع في نطاق اختصاص وولاية الدولة المعنية ومن حق السلطات التشريعية الدستورية فيها التصدي لكافة أعمال التمرد وممارسة هذا الحق يعتبر عملا من أعمال السيادة.

ووفقا لقواعد القانون الدولي المستقرة فإن اعتراف أية دولة بالجماعات والأفراد الذين يقومون بأية أعمال تمرد داخل أية دولة أخرى يعتبر عملا غير قانوني منافيا لميثاق الأمم المتحدة ويشكل مساسا بسيادة الدولة المعنية وتدخلا سافرا في شؤونها الداخلية، كما أن قيام أية دولة بالتورط في تقديم أي دعم مادي أو معنوي للعناصر المتمردة في الجمهورية اليمنية يعتبر انتهاكا واضحا لما تقضي به قواعد القانون الدولي من عدم التدخل في الشؤون الداخلية وذلك إن حدث فإنه يبرر حق الجمهورية اليمنية في التعامل مع ذلك بالطرق المناسبة التي يكفلها القانون الدولي بما في ذلك قواعد المعاملة بالمثل.

إن حكومة الجمهورية اليمنية تتمنى على حكومات الدول الشقيقة والصديقة مراعاة هذه الاعتبارات بشأن الأوضاع الداخلية الراهنة في البلاد ومراعاة المصالح الوطنية العليا للشعب اليمني وما يربطه بالدول الشقيقة والصديقة من مصالح مشتركة، مؤكدة في الوقت نفسه مجددا على أن ما يجري في أي مكان في إقليم الجمهورية اليمنية هو شأن داخلي وستعالجه حكومة الجمهورية اليمنية بالطرق المناسبة التي تحفظ لها سيادتها وسلامتها الاقليميتين، وتأمل حكومة الجمهورية اليمنية من كافة الدول الالتزام بالاتفاقيات

والمعاهدات ومراعاة قواعد التعامل الدولي بين الدول بما في ذلك قواعد حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

السيد الرئيس ... السادة الأعضاء

أرجو أن أكون قد أوضحت لمجلسكم الموقر كافة الحقائق المتعلقة بالموضوع الذي تتداولون بشأنه وإنني لعلى ثقة أكيدة من أنكم لن تكونوا الا الى جانب ما هو حق في هذا العالم الذي تتحملون مسؤولية الحفاظ على أمنه واستقراره ونحن نتطلع الى أن تكون نتيجة مداولاتكم منسجمة مع أماني الشعب اليمني في الحفاظ على وحدة وطنه وحماية أمنه واستقلاله وتعزيز مساره الديمقراطي مؤكدين لكم أن الجمهورية اليمنية سوف تظل كما عهدتموها ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان وقواعد القانون الدولي المعترف بها ووفية لكافة التزاماتها الناتجة عن عضويتها في هيئة الأمم المتحدة وتتطلع الى القيام بدور أكبر في تعزيز السلم والأمن في منطقتنا وفي العالم أجمع.

- - - - -